



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية



ابن السراج (ت ٢١٦هـ) في آثار الدارسين المحدثين

عرض وتقويم

أطروحة قدمها

الطالب

مثنى عدنان محمد عداي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

في اللغة العربية وآدابها، تخصص/ اللغة

بإشراف

أ.د. حسين إبراهيم مبارك

٢٠٢٤م

١٤٤٥هـ

Abstract

Ibn al-Sarraj is considered one of the most renowned grammarians and linguists of Basra. His book "Al-Usul fi al-Nahw" (The Fundamentals of Grammar) attests to his esteemed status, as it has garnered praise from both early and later grammarians. The significance of this book lies in the fact that its author based his material on the sources of the Basrans and Kufans who preceded him, in addition to his own insightful opinions. This work remains of great interest to grammarians and researchers. While Ibn al-Sarraj has other works, "Al-Usul" is his most significant. The numerous studies on his writings, totaling around fifty, attest to his eminent status. My task was to study and evaluate what has been written about Ibn al-Sarraj. After gathering the material, I divided it into an introduction and five chapters.

In the introduction, I briefly examined the scholars' contributions regarding Ibn al-Sarraj. In the first chapter, I studied Ibn al-Sarraj's approach to grammatical study, focusing on the arrangement of chapters, examples, terminology, and other aspects. The second chapter delved into phonetic topics such as vowel changes, substitutions, vowel shifts, assimilation, dissimilarity, and similarity. The third chapter was dedicated to studying semantic topics, divided into three sections. The first section covered morphological meanings, including the meanings of augmentations, meanings of derivative structures, meanings of nouns, and meanings of verbs, among others. The second section addressed syntactic meanings, detailing the meanings of nouns, verbs, and particles. The chapter concluded with lexical meanings, dealing with interpretation through semantic relations and context.

The fourth chapter included the principles of argumentation, both transmitted and rational, used by Ibn al-Sarraj. The fifth chapter discussed

his grammatical doctrine, including his stance on the doctrines of other grammarians, his terminology, unique opinions, and more. Finally, I summarized the main findings and listed the sources and references used in the study.

In the third chapter, the semantic topics, which concern meaning, were divided into three sections. The first section dealt with morphological meanings, including the meanings of augmentations, derivative structures, nouns, and verbs. The second section addressed syntactic meanings, detailing the meanings of nouns, verbs, and particles. The chapter concluded with lexical meanings, dealing with interpretation through semantic relations and context. The fourth chapter included the principles of argumentation, both transmitted and rational, used by Ibn al-Sarraj. The fifth chapter discussed his grammatical doctrine, including his stance on the doctrines of other grammarians, his terminology, unique opinions, and more. Finally, I summarized the main findings and listed the sources and references used in the study.

توطئة:

المنهج لغة: ((أخذ النهج والمنهج وطريق نهج وطرق نهجة، ونهجت الطريق: بينته، وانتهجته: استتبته ونهج الطريق وأنهج: وضح))^(١).

و((نهج الطريق أبانه وأوضحه (ونهجه) أيضاً سلكه))^(٢).

وأما اصطلاحاً فقد عرفه الدكتور علي جواد الطاهر بقوله: ((المنهج في أبسط تعريفاته وأشتملها طريق يصل به إنسان إلى حقيقة))^(٣).

أو هو: ((الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة))^(٤).

وهو على نوعين: المنهج التلقائي: هو ذلك المنهج الذي ينظم الباحث من خلاله أفكاره، ويرتبها حتى تؤدي إلى المطلوب على أيسر وجه وأحسنه على نحو طبيعي وتلقائي ليس فيه تحديد ولا تأمل قواعد معلومة من قبل.

والمنهج العقلي التأملي: وهو أن نحدد قواعد، ونسن القوانين، ونبين أوجه الخطأ والانحراف من أوجه الصواب والاستقامة. حتى تكون لدينا مجموعة من القواعد الكلية التي تخضع لها في المستقبل طرائق بحثنا^(٥).

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن المنهج هو طريق من عدة طرق يختار الدارس منها ما يجده يتناسب مع هدفه ويسير عليه بحسب خطة ذهنية أعدها مسبقاً،

(١) أساس البلاغة: ٣٠٦/٢.

(٢) مختار الصحاح: ٣٢٠/١.

(٣) منهج البحث الأدبي: ١٣.

(٤) مناهج البحث العلمي: ٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥-٦.

وهذا ما سار عليه ابن السراج في أغلب مؤلفاته. وأكثر ما اتضحت فيه معالم المنهج بشكل دقيق وواضح، نجدها تتجلى بوضوح في كتابه الأصول الذي يعد أفضل ما كتب في زمانه من حيث الترتيب والتبويب، واتباع المنهج في البحث والتأليف، وفي عرضه للمعلومات والآراء، وكيفية تلقيه لمصادره وطريقة تعريف مصطلحاته. واتباعه مناهج مغايرة في تأليفه عن سبقه لا يعد نقصاً في مناهجهم، بل أن لكل حقبة زمنية مناهجها التي تفرضها على دارسي تلك الحقبة، فالحقبة التي عاش فيها سيبويه تحتم عليه الابتعاد عن المناهج التي تعتمد الفلسفة والمنطق، وحقبة ابن السراج تحتم عليه اتباع منهج الفلسفة والمنطق وكثرة التعليقات، فذلك جاء منهجه مغايراً لمنهج سيبويه في التأليف. وسنعرض أبرز ملامح منهجه وطرائقه في البحث والتأليف على وفق الموضوعات الآتية:

المبحث الأول: مقدمات التأليف وأثر المنطق في منهجه

أولاً: مقدمات التأليف:

اختلفت أقوال الباحثين حول وجود مقدمة لكتاب الأصول، فمنهم من يرى أنه خالٍ من المقدمة، ومنهم من يرى أنه بدأه بافتتاحية أو تمهيد، ولا شك في أنّ أقدم هذه الأقوال قول الفتلي (رحمه الله) الذي ذهب إلى أنّ كتاب الأصول خالٍ من الخطبة والمقدمة^(١). فالفتلي (رحمه الله) حينما تطرق إلى تسمية الكتاب أكد على أن مؤلفه ذكر اسم الكتاب من غير أن ينص على أن هذه مقدمة له، وإنما سماها الصفحة الثانية عندما بين غرضه من تأليف هذا الكتاب^(٢). وإلى هذا المذهب ذهب الباحث أحمد مطر العطية، غير أنه يرى أن ذلك لا يعد خللاً في منهجه في التأليف بل كانت بدايته بداية منهجية سليمة؛ لأنه بدأه بتعريف النحو ثم بيّن هدفه وغرضه من تأليف أصوله^(٣).

أما الباحث مسعود غريب فعّد ما جاء في بداية كتاب الأصول تمهيداً له بقوله: ((لم يشرع في عرض أبواب كتابه إلا بعد أن مهد لها بتحديد مفهوم النحو وذكر اعتلالات النحويين))^(٤). وفي نصه هذا لم يصرح فيما إذا كانت لأصول ابن السراج مقدمة، أو أنه خلا منها، ولا ندري إن كان مصطلح التمهيد عنده مرادفاً لمصطلح المقدمة، وبالجملة إن الباحث لم يختلف رؤيته عن رؤية الفتلي (رحمه الله).

وأما الباحثة ازدهار عبد الرحمن أبو الغيث فقد عدت ما جاء في بداية كتاب الأصول من تعريف النحو وبيان اعتلالات النحويين افتتاحية له^(٥). وهي بمذهبها هذا لم تتخط ما ذهب إليه الباحثان السابقان.

-
- (١) ينظر: ابن السراج النحوي آراؤه النحوية ف: ٤، ١٨٢، ومفهوم المقام عند ابن السراج: ٢٤.
 (٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦/١، وابن السراج النحوي آراؤه النحوية والصرفية: ٧٤، والمصطلح النحوي عند ابن السراج: ٧٥.
 (٣) ينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٥٤.
 (٤) المصطلح النحوي عند ابن السراج: ٧٨، وينظر: منهج ابن السراج في كتابه الأصول: ٢٦.
 (٥) ينظر: منهج ابن السراج ومذهبه النحوي: ١٠٢.

ومنهم من ذهب إلى أن لكتاب الأصول مقدمة وفي طليعتهم الباحثة فوزية عمر شلوف التي صرحت بأن للأصول مقدمة وضح فيها غرضه وخطته من الكتاب بقولها: لقد حدد المؤلف غرضه من الكتاب وخطته فقال في مقدمته^(١): ((فتقهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذه الكتاب أسرار النحو، وجمعتة جمعًا يحصره، وفصلته تفصيلًا يظهره، ورتبت أنواعه وصفوفه على مراتبها بأخصر ما يكون من القول وأبينه ليسهل إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه))^(٢).

وتبعها الباحث صفاء نصر الله ردام، إذ ذكر أن لكتاب الأصول مقدمة مرتبة شكلاً ومضموناً، أما من جهة الشكل فقد افتتحها بالبسملة وبهذا يكون قد حذا حذو القرآن الكريم^(٣). وأما من جهة المضمون فإنه قد ضمنها عدة عناصر منها عنوان الكتاب والذي لم يكن صريحاً^(٤). وأما ذكر اسم المؤلف فقد عدّه الباحث من عمل الناسخ وليس من عمل المؤلف، والغرض من التأليف الذي حدده ابن السراج بذكر الأصول الشائعة، والمنفعة التي سعى إليها المؤلف، وهي أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب. ونوع العلم وترتيب الكتاب اللذان استخلصهما الباحث من تعريف ابن السراج للنحو ونثره شي من الصرف^(٥). والطرائق التعليمية التي استوحاها الباحث من تأكيد ابن السراج أنه سيذكر الأصول الشائعة عن العرب وذكره ضربين من الاعتلالات المورثة عن العرب^(٦).

ومسألة وجود مقدمة لأصول ابن السراج مذهبٌ نتبناه، فقد استوفى المؤلف فيما عرف بالافتتاحية أو التمهيد شرائط المقدمة التي كانت معروفة في زمانه.

(١) ينظر: قضايا الأصول النحوية عند ابن السراج: ٨.

(٢) الأصول في النحو: ٢٢/١، وينظر: قضايا الأصول عند ابن السراج: ٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١، والأصول في النحو دراسة في ضوء إجراءات: ٣٧-٣٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦/١، والأصول في النحو دراسة في ضوء إجراءات: ٣٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١-٣٦، والأصول في النحو دراسة في ضوء إجراءات: ٣٨.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١، والأصول في النحو دراسة في ضوء إجراءات: ٤٠.

وأما كتابه الموجز في النحو فلم يتطرق فيه إلى أية مقدمة عن مؤلفه، وإنما بدأه بعرض مادته النحوية مباشرة بعد البسملة بوضع حد للكلام^(١). أي أن الكتاب قد خلا من المقدمة تماماً وهذا ما أكده الباحث نبيل إبراهيم ارحيم الدليمي بقوله: ((لم يضع ابن السراج لكتابه مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي يتحدث عنها))^(٢).

وأما رسالته الاشتقاق فقد اتجه فيها إلى وضع مقدمة افتتحها بالبسملة ثم أتبعها بقوله تعالى: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: من الآية ١١٤]، ثم بين بعد ذلك غايته من تأليفها وهو توضيح ما عرض من حيرة واضطراب حصلوا عند كثير من الناس في القول بوجود الاشتقاق، فمنهم من نفى وجوده في اللغة، ومنهم من أثبتته وبناءً على ذلك فقد ألزم ابن السراج نفسه بأن يجيب عن ستة أسئلة تدور حول ذلك الاضطراب^(٣). وهذه الأسئلة هي: (الأول: الاشتقاق ما هو؟ والثاني: هل جميع الألفاظ التي تتفق حروفها بعضها مأخوذ من بعض، أم بعضها دون بعض؟ والثالث: إن كان بعضها مشتقاً بم يعرف الأصل من الفرع؟ والرابع: إذا اشتق الشيء من كلمة بناء من الأبنية فهل يلزم أن يكون ذلك اللفظ والبناء لكل ما وجد فيه ذلك المعنى أم لا؟ والخامس: ما الغرض في الاشتقاق؟ ولم يضع في الكلام؟ وما الحاجة إليه؟ والسادس: هل في العلم به منقصة في علم اللغة))^(٤).

وأما كتابه الخط فلم يذكر محققه أن له مقدمة على الرغم من أنه تحدث عن عدة جوانب تتعلق بالكتاب كتوثيق نسبه إلى ابن السراج.

والحقيقة أن لهذا الكتاب مقدمة، فقد افتتحه مؤلفه بمقدمة مع أنه لم يصرح بأنها مقدمة كدأبه في مؤلفاته الأخرى. افتتحها بالبسملة والتحميد والصلاة على النبي (صلى

(١) ينظر: الموجز في النحو: ٢٧.

(٢) الموجز في النحو لأبي بكر بن السراج دراسة نحوية ولغوية: ٨.

(٣) ينظر: الاشتقاق: ٣١.

(٤) المصدر نفسه: ٣١-٣٢.

الله عليه وآله وسلم). ثم كشف عن غرضه من التأليف وهو إعطاء الكلمة حقها لفظاً وكتابةً، بقوله: ((الكتاب دال على الكلام كما أن الكلام دال على ما في النفس، فحق الكلمة إذا كتبت أن توخى عدد حروفها التي لها في الهجاء، وأن تصور كل حرف منها بصورته التي وضعت له في أ، ب، ت، ث كما أن اللفظ إذا اصطلح عليه أهل اللغة وجعلوه المعنى يعيشه فحقه إذا أريد ذلك المعنى أن يذكر ذلك اللفظ من غير زيادة ولا نقصان))^(١).

ثانياً: أثر المنطق في منهجه:

١- أثره في منهجه العام:

استخلص الباحثون آثاراً عديدة تركها المنطق في فكر ابن السراج، وهذا الفكر أدى إلى حدوث انعطاف كبير في النحو حتى قيل: ((ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله))^(٢).

فمنهم من تلمس الأثر المنطقي على منهجه في ترتيب مسائل النحو والصرف، إذ قام هذا المنهج على ترتيب الموضوعات ترتيباً دقيقاً حسب المتجانس والمتشابه منها بعد أن كانت متناثرة في الكتاب والمقتضب^(٣).

ويعتقد الدارسون إن الذي دفع ابن السراج إلى اتباع هذا الترتيب المنهجي نظرية العامل الفلسفية التي جاء بها فكره النحوي. إذ غيرت هذه النظرية الفهم السائد لنظرية العامل عند سيبويه إلى فهم آخر، فبعد أن كان العامل نظرية بنائية تقتضي بناء الجملة، أي أن العنصر الأول الواقع في أول الكلام (المبتدأ أو الفعل) يقوم باستدعاء عناصر الكلام الأخرى لتكوين الانشاء الجملي.

(١) كتاب الخط: ١٠٧.

(٢) معجم الأدباء: ٢٥٣٥/٦.

(٣) ينظر: دراسة في كتاب الأصول: ٤٠٦.

جعل ابن السراج العامل هو الذي يلاحق العلامة الإعرابية التي هي أثره ولا أثر له سواها، فتبدل فهم العامل من نظرية البناء إلى نظرية الإعراب^(١). وبمفهوم البناء الجملي للعامل يمكن أن تفسر عنوانات واسعة من كتاب سيبويه^(٢). في حين جاءت أبواب النحو في كتاب الأصول مرتبة بحسب نظرية العامل من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات^(٣). ثم التوابع ثم الجوازم والتقديم والتأخير ثم الإخبار بالألف واللام وانتهى بالمسائل الصرفية^(٤).

وأضاف الباحث أحمد مطر العطية آثارًا منطقية أخرى تجلت في حسن ترتيب المنهج منها: إن المنطق قد أفاد ابن السراج في القياس، فالنحو قياس وبما أنه قياس فهو بحاجة إلى المنطق، والمنطق في أبسط صورته محاكمة عقلية ولا شك في أن دراسة النحو تعتمد على هذه المحاكمة العقلية.

وأكد أن للمنطق آثارًا في تحديد مصطلحاته واستخدامها. ثم تحدث عن أثر المنطق في موضوع العلة النحوية عند ابن السراج، التي استعان بها على تعليل كثير من الأحكام النحوية^(٥)، وعلى الرغم من هذه الآثار الإيجابية للمنطق إلا أن له آثارًا سلبيةً تعود بظلال غير حميدة على النحو.

والخلاصة أن ((دراساته تقوم أحيانًا منهجيًا على تصورات عقلية مجردة للغة أكثر مما هي للمح الواقع اللغوي المنطوق به، فكان يفترض الظواهر اللغوية افتراضًا، فيأتي بتراكيب لفظية معقدة لا يمكن أن ينطق بها العرب، ويحاول أن يحللها تحليلًا ذهنيًا منطقيًا، فتعب وأتعب دونما طائل))^(٦).

(١) ينظر: النزعة العقلية عند ابن السراج: ٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥.

(٤) ينظر: التفكير النحوي عند ابن السراج: ١٦٠.

(٥) ينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٣٢-٣٣، والنحوي العربي بين الإبداع والاتباع: ٤٧.

(٦) ابن السراج ومذهبه في النحو: ٣٤، والتفكير النحوي عند سيبويه وابن السراج: ١٦٧.

٢- أثره في ترتيب الأبواب:

جعل ابن السراج مدار علم النحو في كتابه الأصول مبنياً على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل شيء^(١). ولا يدور هذا الكتاب حول موضوع أصول النحو بمعنى أدلته من سماع وقياس وإجماع واستصحاب للحال كما يبدو من عنوانه، بل إن أصول النحو عنده هي أبوابه النحوية اللازمة للتعلم^(٢)، فلذلك جاءت هذه الأصول مرتبة في أبواب تشبه في ترتيبها إلى حد كبير أبواب كتاب سيبويه، لكنها غير متداخلة كما تبدو في الكتاب^(٣). وأول ما فعله ابن السراج في أصوله فيما يتعلق بترتيب الأبواب هو فصله بين موضوعات النحو والصرف فصلاً دقيقاً وكأنهما مصنفان في مؤلف واحد^(٤). ويرى الباحث أحمد العطية أن هذا الترتيب ترتيب سليم؛ لأنه ضم فيه الأشباه إلى أشباهها، والنظائر إلى نظائرها، وحصر الموضوعات في باب واحد لا في أبواب متفرقة كما هو الحال في كتاب سيبويه، أي أن النحو كان مبعثراً مفلت الزمام، مشتت المسائل حتى نسقه ابن السراج، وسهل قيادته، وجمع مسائله مرتبة منسقة^(٥). وهذا ما أكده الباحث (علي خليفة اللامي) بقوله: ((وضع كل أصل في مكانه وتبويبه بعد أن كان مشتتاً في مصنفات من سبقه كسيبويه مبيئاً أصول كل باب مجتهداً في توضيحه))^(٦). وترى الباحثة (نهلة الوائلي) عكس ذلك بقولها: ((قد توهم كل من ذهب إلى أن النحو كان مبعثراً مفلت الزمام استناداً إلى المقولة المأثورة: (ما

(١) ينظر: ابن السراج النحوي آراؤه النحوية: ١٧٤.

(٢) ينظر: قضايا الأصول النحوية: ١٠.

(٣) ينظر: ابن السراج آراؤه النحوية: ١٨١، والاحتجاج بالشاهد النحوي الشاذ والضرورة: ٥، وقضايا الأصول النحوية: ١٠، وابن السراج ومذاهب النحاة العرب: ٢٠٦، وأسس التفكير التعليمي في نشاط ابن السراج النحوي: ٨.

(٤) ينظر: دراسة في كتاب الأصول: ٤٠٦.

(٥) ينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٥٤.

(٦) البحث الصوتي عند ابن السراج: ٣٤.

زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله^(١). إذ حاول كثير من الدارسين قديماً وحديثاً فهم منهج سيبويه بناءً على تصورات خارجية عن الكتاب، وقد فاتهم أن كتاب سيبويه تصنيف متفرد اختلف عن كل المصنفات التي ظهرت فيما بعد إذ كانت غاية سيبويه تقديم الوصف الكامل للغة، خدمة للغة نفسها وهو يدرك خصوصية اللغة، أما من تبعه من النحويين وفي مقدمتهم ابن السراج فقد كانت المعيارية حليف تصنيفه^(٢). وإن كانت المعيارية هي المنهج المتبع عند ابن السراج إلا أنها معيارية اعتمدت القسمة العقلية في ترتيب أبواب كتاب الأصول، وهذا ما ذكره الباحث صفاء نصر الله ردام بقوله: ((عمد ابن السراج إلى ترتيب أبواب كتابه الأصول على القسمة العقلية التي تقتضي التقسيم بحسب الوظيفة النحوية المناطة للكلمة في إنشاء التركيب وهذا الترتيب كان متبعاً عند سيبويه والمبرد قبلاً))^(٣).

ونحن نتفق مع الباحثة نهلة الوائلي فلا نعتقد أن النحو كان مبعثر الأبواب، مفلت الزمام قبل ابن السراج، والسبب في ذلك أن كلاً من سيبويه وابن السراج له غايته في التأليف، فسيبويه غايته تقديم الوصف الكامل للغة خدمة للغة نفسها^(٤)، أي أن سيبويه جمع اللغة من أفواه العرب النقات، ثم استخلص القواعد النحوية في ضوء تلك اللغة المجموعة، فالكتاب إذن مجهود علمي متفرد يدل على دقة سيبويه في الإلمام بالقواعد النحوية، وهو صورة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقته، إذ جمع مادته ورتبها على الأسلوب الذي ارتآه^(٥). إذن فإن غاية سيبويه جمع اللغة خدمة للغة فلذلك جاءت خطة تأليف كتابه حسب صور الإسناد والعلاقة بين طرفي الجملة، وهذا ما أكده

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢٥٣٥/٦، وبغية الوعاة: ١٠٩/١، والأعلام: ١٣٦/٦.

(٢) التفكير النحوي عند سيبويه وابن السراج: ١٦٧.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج دراسة في ضوء إجراءات: ٤٠.

(٤) ينظر: التفكير النحوي عند سيبويه ابن السراج: ١٦٧.

(٥) ينظر: القواعد النحوية مادتها وطريقتها: ٢٦٣، ونحو سيبويه في كتب النحاة: ٤٧.

الدكتور محمد كاظم البكاء الذي يرى أن القسم النحوي على صور هي: الإسناد العقلي وما يعمل عمله، والإسناد الاسمي. والإسناد المعتمد على الأداة الجارية مجرى الفعل^(١). وأما غاية ابن السراج من تأليف أصوله فهي ترتيب ما جاء به سيبويه خدمة للدارسين، أي أن الغرض من تأليف أصوله تعليمي وهذا ما أفصح عنه في مقدمته بقوله: ((النحو إنما أريد أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب))^(٢). فلذلك رتب ابن السراج أبوابه بحسب ما يراه مناسباً للمتعلم فبدأ بمرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها ثم انتقل بعد ذلك إلى توابعها كالنعت وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد، ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير وباب الإخبار بالذی والألف واللام حتى انتهى إلى مسائل الصرف^(٣). ثم جاء بباب الضرورات الشعرية فجعله الباب الأخير من كتابه، على أساس أن هذا الباب لا يدخل ضمن موضوع معين من موضوعات النحو والصرف، وحتى لا يكون هذا الباب بمنزلة الغريب بين الموضوعات التي وسمها بالتألف والانسجام، وختم به كتابه، وبهذا يكون قد رتب كتابه ترتيباً قائماً على الفصل بين العلوم التي بحثها^(٤).

وأما كتاب الموجز في النحو فقد رتب موضوعاته وأبوابه بحسب الترتيب العام لكتاب سيبويه، فبدأ بالموضوعات النحوية ثم ختمه بالموضوعات الصرفية^(٥). وتتجلى منهجيته في تأليفه هذا الكتاب بأمرين:

أحدهما: تبويب الكتاب: إذ برع فيه مؤلفه في حسن تقسيمه وتبويبه للكتاب، فقد ابتدأه بما يعد مفاتيح علم النحو، فاستهل الكتاب بتعريف واف للاسم والفعل

(١) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٣٣.

(٢) الأصول في النحو: ٣٥/١.

(٣) ينظر: ابن السراج النحوي آراؤه النحوية: ١٨٢، وآراء ابن السراج غير البصرية: ٣٣، والاحتجاج بالشاهد النحوي الشاذ والضرورة: ٥، وقضايا الأصول النحوية عند ابن السراج: ١٠.

(٤) ينظر: دراسة في كتاب الأصول: ٤٠٦.

(٥) ينظر: الموجز في النحو (مقدمة المحقق): ١٦-١٥.

والحرف، ثم أردف ذلك بتعريف الإعراب والبناء، وبعد ذلك شرع بالحديث عن أبواب النحو، فبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات فالمجرورات، وبعد ذلك تحدث عن التوابع ثم الأسماء المبنية، ثم عقد فصلاً للحديث عن الأفعال، وبعد أن انتهى من أبواب النحو انتقل إلى الأبواب الصوتية والصرفية كالإمالة والتخفيف والهمز وغيرها^(١).

والآخر: طريقته في معالجة كل باب إذ تتضح سماته المنهجية في هذا الكتاب من خلال طريقته في معالجة كل باب، فحينما تحدث عن باب المرفوعات بدأ حديثه بتعدادها بقوله: ((الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: مبتدأ له خبر، وخبر للمبتدأ بنيته عليه، وفاعل يبني على فعلٍ ذلك الفعل حديث عنه، ومفعول يُبني على فعل وهو حديث عنه ولم يذكر من فعل به، ومشبه بالفاعل في اللفظ))^(٢).

ثم شرع يتحدث عن كل صنف بإيجاز^(٣)، فعندما تحدث عن المنصوبات بدأ بذكرها أولاً بقوله: ((الأسماء المنصوبة تنقسم على قسمين: منصوب بعد تمام الكلام، ومنصوب بعد تمام الاسم، والضرب الأول ينقسم على قسمين أيضاً: مفعول ومشبه بالمفعول، والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: (مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه)^(٤).

وحين انتقل إلى الصرف بدأه بذكر أقسامه بقوله: ((وهو ينقسم أقساماً خمسة: زيادة وحذف وإبدال وحذف وتغيير حركة وسكون وإدغام))^(٥).

وأما رسالته (الاشتقاق) فقسمها على ثلاثة أبواب تحدث في الأول فيما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوخاه ويحترس منه^(٦). وتحدث في الثاني عن نكر

(١) ينظر: ابن السراج النحوي آراؤه النحوية: ٤٢-٤٣، وابن السراج ومذهبه في النحو: ٤٨.

(٢) الموجز في النحو: ٢٩، وينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٤٨.

(٣) ينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٤٨.

(٤) الموجز في النحو: ٣٤، وينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٤٨.

(٥) الموجز في النحو: ١٤٤، وينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٤٨.

(٦) ينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٤١-٤٥.

العرب لحروف المعجم وما يتألف منها وما لا يتألف. وختم الرسالة بباب ثالث تحدث فيه عن اللفظتين المتشابهتين إذا أردت أن تعلم أمعناهما سواء أم هما مختلفان^(١). وأما كتابه الخط فقد رتبته على النحو الآتي: باب علم الابتداء والوقف والوصل، وباب تخفيف الهمز وإبدال حرف مكان حرف، وما أبدل من حروف مختلفة وكذلك ما عرض في الخط من الزيادة والحذف والوصل ثم انتهى بباب العدد والتاريخ^(٢).

(١) ينظر: ابن السراج ومذهبه في النحو: ٤٧.

(٢) ينظر: كتاب الخط: ١٠٨-١٣٤.